النفقة

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وبقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابنهما ، ونفقة الابن على أبيه ، ونفقة الأقارب ، ونفقة الحيوان .

وجوبُ النفقةِ على الوالدِ الموسرِ لولدهِ المعسرِ: وكما تجب النفقة على الولد الموسر لوالده المعسر، فإنها تجب للولد المعسر على والده الموسر؛ لقوله على لهند: «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف» .[سبق تخريجه]. قال أحمد: إذا بلغ الولد معسرًا، أو لا حرفة له، لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم يكن له كسب ولا مال.

النَّفقة للأقرباء : أما النفقة للأقرباء المعسرين على أقربائهم الموسرين ، فقد اختلف فيها الفقهاء اختلافًا كبيرًا ؛ فمنهم من قال بعدم وجوبها ، إلا من باب البر وصلة الرحم . قال الشوكاني : ولا تجب على القريب لقريبه إلا من باب صلة الرحم .قال : وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة ، إلا من باب صلة الرحم ؛ فلعدم ورود دليل يخص ذلك ، بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة ، والرحم المحتاج إلى النفقة أحق الأرحام بالصلة ، وقد قال - تعالى - : ﴿ لِيُنفِقُ دُو سَعَةِ مِن سَعَتِهِ مُ وَمَن قُدِرَ عَلَتِهِ رِزْفَهُم فَلَيْنِق مِمّا ءَائنه اللَّه لا يُكلِّفُ اللّه نقسًا إلّا مَا ءَائنها سَيَجَعَلُ اللّه بَعْدَ عُسْرِيني () ﴿ [الطلاق : ٧] . ﴿ عَلَى المُوسِع قَدَرُهُ وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [الطلاق : ٧] . ﴿ عَلَى المُوسِع قَدَرُهُ وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [الطلاق : ٧] . ﴿ عَلَى المُوسِع قَدَرُهُ وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [الطلاق : ٧] .

وقالت الشافعية : تجب النفقة على الموسر ؛ سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا ، وللفروع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا ، ولا تجب لغير هؤلاء .

⁽١) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وقال : حسن .

⁽٢) رواه ابن ماجه ، واللام للإباحة لا التمليك ، فإن مال الولد له وزكاته عليه ، وهو موروث عنه .

وقالت المالكية: لا تجب النفقة إلا للأب، والأم، والابن، والبنت، ولا تجب للأجداد، ولا للأحفاد، ولا لغيرهما من الأقارب، ولا يمنع اختلاف الدِّين من وجوبها. والحنابلة يوجبون النفقة على القريب الموسر، الذي يرث القريب المحتاج إذا مات وترك مالاً، فهي تسير مع الميراث سيرًا مطردًا؛ لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة. وهم يوجبونها للوالدين وإن علوا، والولد وإن نزل؛ وعندهم لا تجب النفقة لذوي الأرحام، وهم من ليسوا بذوي فروض وليسوا بعصبات، فلا نفقة لهم ولا عليهم، إن لم يكونوا من جهة الأصول والفروع؛ وذلك لضعف قرابتهم، وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة. وقد توسع ابن حزم، فقال: إنه يجبرالقادر على النفقة على المحتاج من أبويه وأجداده وإن علوا، وعلى البنين والبنات وبنيهم وإن سفلوا، وعلى الإخوة والأخوات والزوجات. كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة، ولا يقدم منهم أحد على أحد؛ فإن فضل هؤلاء عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيءٌ، أجبر على النفقة على ذوي رحمه المحرمة ومورثيه (١٠)، إن كان من ذكرنا لا شيء لهم، ولا عمل بأيديهم تقوم مؤونتهم منه؛ وهم الأعمام والعمات وإن علوا، والأخوال والخالات وإن علوا، وبنو الإخوة وإن سفلوا، ومن قدر من كل هؤلاء على معاش وتكسب، وإن كان خسيسًا، فلا نفقة له، إلا الأبوين، والأجداد، والجدات والزوجات، فإنه معاش وتكسب، وإن كان خسيسًا، فلا نفقة له، إلا الأبوين، والأجداد، والجدات والزوجات، فإنه من عقاره، وعروضه، وحيونه، وحيونه.

نفقة الحيوان: يجب على الشخص أن ينفق على بهائمه وحيوانه، ويقدم لها ما يقيم حياتها من طعام وشراب، فإن لم يفعل، أو على ذبحها. فإن لم يفعل، تصرف الحاكم بما هو أصلح.

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي والله عنهما - أن النبي والله قال : «عذبت امرأة في هرة سجنتها ، حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقتها ؛ إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» . [سبق تخريجه]

٢- وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «بينما رجلٌ يمشي بطريق اشتد عليه العطش، فوجد بئرًا فنزل فيها فشرب، ثم خرج فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني. فنزل البئر فملأ خفه ماءً، ثم أمسكه بفيه حتى رقيي، فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له». قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجرًا؟ فقال: «في كلِّ كَبِدٍ رَطْبَة أُجرً». [أحمد (١٧/٢) والبخاري (٢٣٦٣) ومسلم (١٥٣/٢٢٤٤)].

张张张

⁽١) أي من يرثهم لو ماتوا عن مال يورث عنهم .